

سرور: انتهاء الدراسات لأول مشروع مشترك بين المحافظين محافظة دمشق وريفها تجتمعان لإزالة التباين والتدخلات الإدارية بينهما

محمود الصالح

ناقشت اللجنة المشتركة بين محافظتي دمشق وريف دمشق أبرز القضايا العالقة بينهما في مجال المناطق المستلمة، والحدود الإدارية في إطار المناطق التنظيمية الجديدة التي يتم إحداثها في دمشق وذلك برئاسة محافظ دمشق عادل العلي محافظ دمشق ومحافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم، إضافة إلى فريق فني وقانوني وإداري من كلتا المحافظتين.

عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق فيصل سرور أوضح لـ«الوطن» أن الغاية من هذا الاجتماع النوعي بحث مراحل العمل في مشروع مدينة معارض السيارات في الدوير، الذي انتهت ثلاث مراحل له من أعمال الدراسة أقرتها اللجنة المشتركة، وبقيت المرحلة الرابعة وهي استلام المخططات النهائية لهذه المدينة التي تشكل أول مشروع مشترك بين محافظتي دمشق وريف دمشق في البلاد في ظل قانون الإدارة المحلية، مضيفاً: وستكون لها إدارة مشتركة تتبع لمحافظة دمشق وريف دمشق.

كما ناقشت اللجنة المشتركة موضوع التدخلات في الحدود الإدارية بين المحافظتين، والتي تؤثر في أعمال كل محافظة التنظيمية منها والخدمية، وخاصة في منطقة جرمانا والمدخل الجنوبي لدمشق، والدويلعة والقابون، وكذلك تمت مناقشة وضع الاستملاك القائم لمحافظة دمشق في المعضمية ومعربا، وتقرر تشكيل لجنة بإشراف عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق فيصل سرور لدراسة كل هذه القضايا وخاصة المواءمة بين الحدود الإدارية والمخططات الجديدة للمناطق التنظيمية التي يجري إحداثها في دمشق، إضافة لإزالة التباين في موضوع عائدية بعض المناطق في القابون والمدخل الجنوبي ومخيم البرموك، ومن المقرر أن تنهي هذه اللجنة أعمالها خلال مدة شهر، وتقدم تقريرها للجنة المشتركة بين المحافظتين في اجتماع قائم لاتخاذ القرار اللازم بشأنها.



وزير التموين يدافع عن زميله وزير النفط: الأمور ستصبح أفضل

غضب في «الشعب» على «النفط».. ونواب يصفون إجراءاتها: فاشلة ومستفزة وإهانة للمواطن

محمد منار حميجو

يبود أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة النفط بإرسال رسائل للمواطنين للحصول على أسطوانة الغاز للقضاء على حالات الإنزحام أثارت غضب العديد من أعضاء مجلس الشعب، معتبرين أن التجربة فاشلة وفيها استفزاز وإهانة للمواطن بأن الغاز متوافر في الشوارع والمراكز ولا يستطيع الحصول عليه بانتظار الرسائل التي تحده له الموعد علماً أن الأثمن من المواطنين لم يحصلوا على مستحقاتهم من الغاز منذ شهرين ولم تصلهم الرسائل.

ولم تخل مداخلات النواب من الحدة حتى إن بعضهم اعتبر أن الحكومة أتت سياسة تبريد المواطن في بيته بدلاً من تبريده في الشارع، مطالبين بالعودة إلى الآلية القديمة وتأجيل الجديدة إلى الصيف.

واعتبر النائب ماهر موقع أن الآلية الجديدة التي اعتمدها الوزارة لم تتلاءم مع الكثير من المصطلحات التي وضعت وبالتالي لم يستطيع المواطن السوري أن يتعامل مع هذا البرنامج، مشيراً إلى أن هذه التجربة جاءت في ظروف سيئة منها شدة البرد ونقص الطاقة الكهربائية وكان هناك حاجة لاستعمال الغاز لوسائل متعددة مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

وفي مداخلة له تحت القبة أكد موقع أن المواطن يستغنى كيف يمكن الحصول على أسطوانة غاز رغم أن التعليمات سابقاً كانت تؤكد أن كل ٢٣ يوماً يستطيع الحصول على جرة، مضيفاً: هناك من جاءتهم رسائل بتحديد الموعد لاحقاً بعد جهد جهيد والاستعانة بخبراء إضافة إلى أن هناك الكثير من الذين يستحقون الحصول على أسطوانة الغاز تجاوزوا الشهر والنصف والشهرين ولم تأتهم رسائل تحدد لهم موعداً للحصول على الأسطوانة. وراى موقع أن هناك شعوراً كبيراً لدى المواطنين أن هناك ظلماً كبيراً لحق بهم، مطالباً الجهات المعنية بتعود إلى الآلية القديمة للشف في البرنامج الذي تم اعتماده وترك هذه التجربة إلى الصيف لاكتشاف نقاط الضعف والقوة ليحصل المواطن فعلاً على أسطوانة الغاز.

موقع أضاف: هذه الاستغناء ونداء لنقلها إلى رئاسة الحكومة للمعالجة الفورية والسريعة لتسهيل حصول المواطن على أسطوانة الغاز سواء كان برسالة أم من دونها.

وطالب زميله طارق دعيول أيضاً بإلغاء الآلية الجديدة وخصوصاً أن الغاز موجود في الشوارع والمواطن يستطيع الحصول عليه وخصوصاً في هذه الأجواء الباردة، بينما أشار النائب مهند زيد إلى أن سيارات توزيع الغاز التابعة للمؤسسة



يؤدي إلى شلل في الحركة الاقتصادية وأكد النائب ساجي طعمة أن المعاناة وصلت إلى الزورة، ضارباً مثلاً في حمص وريفها فهناك الكثير من تجاوزت مدة حصوله على أسطوانة الغاز ٦٥ يوماً وحتى الآن ولم يأت دوره، مضيفاً: هذا الأمر غير معقول وخصوصاً في ظل هذا الطقس البارد، بينما دعت زميلته نورا حسن إلى الحكم على التجربة بعد شهر وخصوصاً أن هناك أزمة في الغاز. ورد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف على المداخلين بقوله: برأي خلال فترة قصيرة سوف تستقر الأمور، مؤكداً أن هناك الكثير من ضعاف النفوس تضرروا من هذه الطريقة وأنتم تعلمون من كان مسيطراً على أسواق الغاز من المتعدين والمعتدين وكان منتشرًا هذا الأمر.

وأكد النداف أن السيارات بدأت تصل إلى الكثير من الأحياء والمناطق ولا يوجد دور، موضحاً أنه عندما تم تطبيق بيع المواد المدعومة على البطاقة الذكية حدثت بعض الإشكاليات في بداية الأسبوع إلا أنه حالياً استقرت الأمور وأصبحت أفضل من الأيام الأولى. وكشف النداف أنه حدث نقاش بينه وبين وزير النفط أمس الأول وأكد أنه سوف يتم تدارك هذا الأمر، مشيراً إلى أن هذه الملاحظات سوف يتم نقلها، معرباً عن أمله بتزويد عن الحارات والمناطق التي لم تحصل على أسطوانة الغاز منذ شهرين لمعالجتها مباشرة إلكترونياً مع الشركة.

وأكد النداف أن أسطوانة الغاز من المفترض أن تكون متوفرة في كل مناطق المحافظة، مضيفاً: أنا عضو مجلس شعب غير قادر على الحصول على أسطوانة غاز فما بالك بالأهالي القاطنين بأطراف البادية؟ ورد صياغ على هاتين المداخلتين بقوله: نحن نطرح قضايا عامة وبالتالي أرجو عدم حشر موضوع مجلس الشعب، فنحن لا نطالب أنفسنا فنحن نطالب للمجتمع وأي زميل يطلب لبلدته ومنطقته وتأخيره.

المجلس يعيد مادتين من مشروع «التجار» إلى اللجنة المختصة منها ما يتعلق بالمؤهل العلمي لرئيس الغرفة

اعتبروا أن المؤهل العلمي غير ضروري وخصوصاً أن هناك العديد من التجار لا يحملون شهادات.. كما أعاد المجلس المادة ٢٩ الخاصة بصلاحيات الهيئة العامة لإعادة صياغتها من جديد بعد حدوث خلاف مع بعض النواب حول ترتيب البنود فيها، وأقر العديد من مشروع القانون منها المتعلقة بالهيكل التنظيمي للغرفة.

وناقش مجلس الشعب مشروع قانون غرف التجارة فحدث خلاف حول بعض المواد منها المادة ٤١ الخاصة بشروط عضوية مجلس الإدارة فصوت المجلس على إعادتها إلى اللجنة نتيجة الخلاف حول المؤهل العلمي الذي يجب أن يتوافر لدى رئيس الغرفة، فهناك نواب طالبوا أن يكون المؤهل العلمي شهادة ثانوية وحتى شهادة جامعية وآخرون

واعتبروا أن المؤهل العلمي غير ضروري وخصوصاً أن هناك العديد من التجار لا يحملون شهادات.. كما أعاد المجلس المادة ٢٩ الخاصة بصلاحيات الهيئة العامة لإعادة صياغتها من جديد بعد حدوث خلاف مع بعض النواب حول ترتيب البنود فيها، وأقر العديد من مشروع القانون منها المتعلقة بالهيكل التنظيمي للغرفة.

موقع: العودة إلى الآلية القديمة وتأجيل الجديدة إلى الصيف

زيد: سيارات «السورية للتجارة» تغيب المواطن في الشوارع

كرمان: اتصلت بالمحافظ ليؤمن لي جرة غاز

معروف: يبدو أن كل أمر تتدخل به الحكومة يتأزم أكثر

الدندن: المواطن السوري ليس حقلاً للتجار

وفي حمص: ٥ فصل وساعة وصل...

حمص- نبال إبراهيم

ساعات الوصل، مبيناً أن عملية الاسترجاع غير المشروع للتجار الكهربائي والمقرض في الأحياء الواقعة على أطراف المدينة تؤثر بشكل كبير في واقع الكهرباء بالمدينة، وعلى الرغم من الحملات اليومية التي تقوم بها عناصر الضابطة العدلية بالشركة لقمع هذه المخالفات وتنظيم الضبوط بحق المعتدين إلا أن هؤلاء يعودون لعملية الاسترجاع غير المشروع للكهرباء والتأثير بشكل سلبي على باقي المشتركين بالتجار الكهربائي والمستفيدين من هذه الخدمة بالمدينة والريف، مبيناً أن عناصر الضابطة العدلية نظمو ما يزيد على ١٨٥ ضبط استرجاع غير مشروع بحق المعتدين على الشبكة وتم تحصيل أكثر من ١٢ مليون ليرة سورية من هذه الضبوط، وتمت صيانة وتأهيل نحو ١٠ كم من خطوط شبكة التوتر المتوسط والمنخفض وتم تحسين استطاعة وصيانة ٤٤ مركز تحويل ومخافتات خلال شهر كانون الثاني من العام الجاري، مضيفاً: إنه تم تنظيم ٣٣٦٢ ضبط استرجاع غير مشروع (٢٢٥٨) آخدي- ٩٧ ثلاثي- ٧ مراكز تحويل) وتم تحصيل نحو ١٦٤ مليون ليرة سورية منها، خلال عام ٢٠١٩ الماضي.

وأوضح الحسن أن عدد المشتركين الكلي بالخدمة الكهربائية في المحافظة وصل إلى نحو ٦٠٠ ألف مشترك، ويبلغ عدد مراكز التحويل ٤٦٦ مركزاً منها ٣٥٤٧ مركزاً بالخدمة و١٠٩٩ مركزاً خارج الخدمة حالياً، وعدد المراكز ٣٢ منها مركز واحد ما زال خارج الخدمة، وعدد محطات التحويل الإجمالي ٢٨ محطة منها ٦ محطات ما زالت خارج الخدمة.

اشتكى العشرات من المواطنين في محافظة حمص لـ«الوطن» من الانقطاعات المتكررة للتجار الكهربائي ومن طول مدة ساعات التقنين التي تزيد على ٨ ساعات بشكل متواصل في بعض الأحياء والمناطق، حيث أكد البعض أن الكهرباء لا تصلهم سوى ساعتين أو ثلاث ساعات كحد أقصى خلال الـ٢٤ ساعة وبشكل متقطع وغير مستمر. المدير العام لشركة كهرباء حمص مصطلح الحسن بين لـ«الوطن» أنه نتيجة لظروف الطقس القاسية وموسم البرد والتلج زادت الأحمال بشكل كبير على الشبكة الكهربائية وتضاعفت نسبة الاسترجاع الكهربائي بشكل كبير، ما أدى إلى حدوث عدم توازن بين كميات التوليد والاسترجاع وبالتالي زيادة ساعات التقنين المفروضة، منوهاً بأن نظام التقنين المطبق حالياً في حمص هو ساعة وصل و٥ ساعات فصل وهو غير ثابت نتيجة للحوادث الإضافية على الشبكة الكهربائية التي تتسبب بحدوث أعطال طارئة بشكل متكرر، لافتاً إلى أن الانقطاع المتكرر للتجار الكهربائي خلال ساعات الوصل نتيجة للتذبذب الكهربائي وعدم التزام المواطنين بعملية ترشيح الاستهلاك، مشيراً إلى أن الوضع سيئ على حاله إلى أن تزول العاصفة الثلجية ويتحسن الطقس، مؤكداً أن عملية ترشيح استهلاك الكهرباء من المواطنين قدر المستطاع تؤدي إلى تحسين واقع

اختلاف الأمر بين منطقة وأخرى، علماً أن التقنين ثابت ولم يتغير بحسب ما أكدته لـ«الوطن» المصادر الرسمية في العاصمة دمشق وريف دمشق. وبينت مصادر رسمية في ريف دمشق أن السبب يعود إلى موجة البرد التي تشهدها البلاد، مؤكداً أنه كلما زاد الاسترجاع تزيد معه ساعات التقنين، وخاصة أن الاسترجاع الكهربائي يتم بصورة كبيرة نسبياً. وقالت المصادر: إن وضع التقنين في ريف دمشق كما هو عليه بمعدل (٤-٢) في أغلب بلدات الريف، وقسم منه ٣-٢، مضيفاً إن فقدان التوتر عن المحطات بسبب الحمولات الكبيرة، وهذا ينخفض عند انتهاء موجة البرد وخاصة أن البرد يتسبب بالاسترجاع الكبير للكهرباء، ما يعكس الاستهلاك الزائد، ويؤثر في ساعات التقنين.

هذه الحمولات نتيجة الاستخدام الزائدة وتعيش مناطق في ريف دمشق معاناة حقيقية هذه الأيام من عدم انتظام انقطاع التيار الكهربائي فيها من تقنين إلى أعطال إلى حمولات زائدة. وفي منطقة ضاحية قدسيا على سبيل المثال، اشكى عدد من المواطنين زيادة غير منتظمة في ساعات التقنين، بالمقابل اشكى مواطنون من الانقطاع المستمر للتجار الكهربائي أثناء وقت التغذية، على حين لا يتم تعويض زمن الانقطاع من وقت التقنين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحمل القواطع ما يتسبب بفصل المخارج بسبب الحمولات العالية. كما أن هذا الأمر يشمل جديدة عرطوز والقل ومناطق أخرى في ريف دمشق القريب من العاصمة، حيث تعاني من الانقطاعات الكبيرة للكهرباء مقارنة مع غيرها من المناطق، مع

فادي بك العشري
نفت مصادر رسمية لـ«الوطن» إجراء أي تعديل على ساعات التقنين الكهربائي المحددة بمختلف المحافظات، مبيناً أن الوضع كما هو عليه وأن أي سبب في زيادة الساعات يعود إلى الحمولات الزائدة، الأمر الذي يؤدي إلى فصل القواطع وخاصة أن المواطنين يعتمدون على الكهرباء في عملية التدفئة. هذا ويشهد عدد من أحياء العاصمة دمشق خلال اليومين الماضيين انقطاعات متزايدة للكهرباء وخاصة في منطقة التضامن بمترابدة والتي تجاوزت مدة الانقطاع فيها نحو ١٢ ساعة متواصلة وعدة مناطق تعاني زيادة عدد ساعات التقنين عن المواعيد المحددة، تم تبرير سببها بالحمولات الزائدة للكهرباء، الأمر الذي يؤدي إلى فصل القواطع الكهربائية لعدم تحملها